مجلس النواب

الفريق الحركي الرباط في 2026/04/15

الرقم : 29622

الى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تطبيق القانون رقم 1800 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية وسبل المراقبة والتتبع

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

يعد القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية من الإطارات التشريعية الأساسية لتنظيم العلاقات بين الملاك داخل الإقامات المشتركة، وضمان حسن تدبير الأجزاء المشتركة وصيانتها. لكن الواقع العملي يكشف عن استمرار عدد من الاختلالات والإكراهات التي تعيق التطبيق السليم لهذا القانون، من قبيل ضعف تنظيم الجموع العامة، وصعوبة تحصيل واجبات الاشتراك، وغياب الشفافية في تدبير بعض السنديكات، فضلا عن محدودية آليات المراقبة والتتبع.

كما يلاحظ غياب قاعدة بيانات وطنية محينة للملكيات المشتركة، وعدم إلزامية التصريح أو التسجيل المنتظم للسنديكات، مما يحد من فعالية التتبع الإداري والقانوني، ويفاقم النزاعات بين الملاك.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن تقييم وزارتكم لمستوى تطبيق القانون رقم 18.00 بعد سنوات من دخوله حيز التنفيذ؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتعزيز حكامة تدبير الملكيات المشتركة والرفع من شفافية عمل السنديكات؟ وما هي التدابير المزمع اتخاذها لتقوية آليات المراقبة والزجر في حالة الإخلال بمقتضيات القانون بغية الحفاظ على السكن المشترك وجمالية الأجزاء المشتركة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نبيل الدخش